

التقرير السنوي للجنة المراجعة للعام المنتهى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

تم اعداد هذا التقرير استنادا الى المادة الرابعة بعد المائة من نظام الشركات السعودي و التي تنص على: على لجنة المراجعة النظر في القوائم المالية للشركة والتقارير والملحوظات التي يقدمها مراجع الحسابات، وإبداء مرياتها حيالها إن وجدت، وعليها كذلك إعداد تقرير عن رأيها في شأن مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في الشركة و عما قامت به من أعمال أخرى تدخل في نطاق اختصاصها.

أولاً: تكوين اللجنة:

تتكون اللجنة من أربعة أعضاء مستقلين من بينهم ثلاثة أعضاء من خارج مجلس الإدارة:

- | | |
|------------------------------------|----------------------------|
| رئيس اللجنة (عضو مجلس إدارة مستقل) | الأستاذ / عبدالله الحربي |
| عضواً | الأستاذ / نبيل نصيف |
| عضواً | الدكتور / محمد معصوم بالله |
| عضواً | الأستاذ / عبدالله الشبيلي |

حيث قرر المجلس بتاريخ ٣٠ مايو ٢٠١٩ التوصية بالرفع للجمعية العامة للتصويت على تشكيل لجنة المراجعة من السادة الاعضاء المذكورين أعلاه و قد وافقت الجمعية العامة العادية بتاريخ ٩ /٧/٢٠١٩ م علي تشكيل اللجنة بنفس الأسماء و التي تبدأ بتاريخ ٢٠١٩/٠٧/٠٩ م الي ٢٠٢٢/٥/١٧ م .

ثانياً: مسؤوليات ومهام لجنة المراجعة

تشمل مسؤوليات ومهام لجنة المراجعة

١. سلامة البيانات المالية للشركة وإجراءات التقارير المالية وأنظمة المحاسبة الداخلية وضوابط الرقابة المالية في الشركة.
٢. المراجعة السنوية المستقلة للبيانات المالية الخاصة بالشركة، والاستعانة بمراجعي الحسابات الخارجيين وتقييم مؤهلات المراجعين الخارجيين والتأكد من استقلاليتهم وأدائهم.
٣. التزام الشركة بالمتطلبات القانونية والتنظيمية ومنها ضوابط وإجراءات سياسة الإفصاح في الشركة.
٤. التزام الشركة بضوابط السلوك المقررة في الشركة.
٥. تتولى اللجنة مسؤولية مراجعة والتأكد من التالي:
 - هل تتبع الشركة سياسات محاسبية ملائمة وهل تقوم باتخاذ الأحكام والتقديرات.
 - الملائمة، مع الأخذ بأراء مكتب مراجعة الحسابات الخارجي في ذلك.
 - خيارات معالجة المعلومات المالية وفق الأسس المحاسبية المقبولة.
 - متانة السياسات المحاسبية المتبعة وأي تغييرات يتم تطبيقها، لكل سنة في جميع أقسام الشركة.
 - أي تعديلات هامة تتضح ضرورة إجرائها بناء على نتائج مراجعة الحسابات. . التأكد من فعالية وكفاءة دراسة نظام الرقابة الداخلية.
 - التأكد من فعالية وكفاءة دراسة نظام الرقابة الداخلية.
 - دراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملحوظات الواردة فيها.
٦. التوصية لمجلس الإدارة بتعيين المحاسبين القانونيين وتحديد أتعابهم ، مع مراعاة عند التوصية بالتعيين التأكد من استقلاليتهم.
٧. دراسة القوائم المالية الأولية والسنوية قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء الرأي والتوصية في شأنها.
٨. دراسة السياسات المحاسبية المتبعة وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة في شأنها.
٩. تعيين وعزل مدير ادارة الالتزام أو مسؤول الالتزام بعد الحصول على عدم ممانعة المؤسسة كتابة.

١٠. تعيين وعزل مدير ادارة المراجعة الداخلية أو المراجع الداخلي بعد الحصول على عدم ممانعة المؤسسة كتابية .
١١. دراسة خطة الالتزام وقرارها ومتابعة تنفيذها.
١٢. تحديد المرتب الشهري والمكافأه التشجيعية والمكافآت الاخرى لادارة المراجعة الداخلية أو المراجع الداخلي بما يتماشى مع اللوائح الداخلية للشركة المعتمدة من قبل المجلس.
١٣. تحديد قيمة المرتب الشهري والمكافأه التشجيعية والمكافآت الاخرى لادارة الالتزام او مسؤول الالتزام بما يتماشى مع اللوائح الداخلية للشركة المعتمدة من قبل المجلس.
١٤. التأكد من توافر لائحة مكتوبة خاصة بقواعد السلوك المهني بعد اعتمادها من قبل مجلس ادارة الشركة لضمان القيام بأنشطة الشركة بطريقة عادلة وأخلاقية.
١٥. متابعة الدعاوى القضائية المهمة المرفوعة من الشركة أو المرفوعة ضدها مع مدير الالتزام او مسؤول الالتزام ، ورفع تقارير دورية بشأنها إلى مجلس الادارة.

ثالثا: اجتماعات اللجنة

عقدت لجنة المراجعة من ١ يناير ٢٠٢٠ الي ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ عدد ٩ أتماعات وقد ناقشت خلالها عدد من التوصيات و القرارات ومن بين امور عدة قامت اللجنة بالاتي:

١. النظر في القوائم المالية الأولية و السنوية و التقارير و الملاحظات التي يقدمها مراجعي الحسابات و ابداء المرئيات حولها و الرفع بالتوصيات لمجلس الادارة بالاعتماد .
٢. الاشراف علي ادارة المراجعة الداخلية ومراجعة واعتماد خطة المراجعة السنوية والاطلاع علي و مناقشة تقارير المراجعة الداخلية و تقييم اجراءات الرقابة الداخلية في الشركة.
٣. الاشراف علي ادارة الالتزام واعتماد خطة خطة ادارة الالتزام السنوية والاطلاع علي و مناقشة تقارير ادارة الالتزام الدورية.

رابعا : رأى اللجنة فى مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية

استنادا علي التقارير الدورية التي عرضت علي لجنة المراجعة خلال عام ٢٠٢٠ من قیل كل من ادارة المراجعة الداخلية وادارة الالتزام و المراجعين الخارجيين ، تري لجنة المراجعة سلامة و فعالية و كفاءة الضوابط المالية والتشغيلية الرقابية و أنه لا يوجد ثغرات رقابية أو ضعف جوهري في النظام الرقابي خلال العام المالي ٢٠٢٠ بما يؤثر علي سلامة و عدالة القوائم المالية للشركة .

وبناء عليه تؤيد لجنة المراجعة التأكيدات و الاقرارات السنوية من قبل الادارة التنفيذية بعدم وجود اي قصور قد يؤثر علي التقارير المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و استنادا عليه لم يتبين من هذه التقارير المرفوعة الي اللجنة نقاط جوهرية تؤثر علي نظم الرقابة الداخلية أو عدالة القوائم المالية . علما بأن اي نظام رقابة داخلية بغض النظر عن مدى سلامة تصميمه و فاعلية تطبيقه لا يمكن ان يوفر تأكيدا مطلقا.

مع التحية